مجلس إدارة «مؤسسة البترول» بحث البدائل المتاحة لمناصب الرؤساء التنفيذيين المنتهية خدماتهم.. وسريان تكليفات من بداية فبراير المقبل

دمج شركات القطاع النفطي في 4 كيانات بنهاية 2021

- هاشم: المرحلة الحالية تتطلب المزيد من التكامل والترابط بين قطاعات المؤسسة
- دمج الشركات ذات النشاط الواحد.. والمستشار العالمي يبدأ في الدراسات الفنية
- ملء الشواغر على مستوى نواب الرئيس التنفيذي قريباً.. وتشكيل لجان مفاضلة
- عماد سلطان لـ«نفط الكويت» و«نفط الخليج» بالوكالة.. ووليد البدر لـ«البترول الوطنية» و«كيبيك»

أحمد مغربي

اتخذ مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية عددا من القرارات المهمة في سبيل تسكين الشواغر النفطية في الشركات التابعة، وذلك بعد انتهاء خدمة بعض الرؤساء التنفيذيين الذين تنتهي خدمتهم بـ 35 سنة في الشركات، حيث قرر تكليف الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت عماد سلطان بالقيام بمهام الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية لنفط الخليج (بالوكالة) بالإضافة إلى مهام عمله، وتكليف الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية وليد البدر بالقيام بمهام الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (بالوكالة) بالإضافة إلى مهام عمله.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم إن اجتماع المجلس الأول لعام 2021 عقد يوم الأحد الماضي برئاسة وزير النفط وزير الكهرباء والماء د.محمد الفارس، حيث ناقش المجلس موضوع البدائل باستفاضة آخذا بالاعتبار المرحلة الحالية التي تتطلب المزيد من التكامل والترابط بين قطاعات المؤسسة والاستغلال الأمثل للموارد البشرية وانعكاسات ذلك على اختيار القيادات في القطاع للمرحلة المقبلة، حيث أصدر المجلس قراراته المتعلقة بهذا الشأن.

وأوضح أن مجلس الإدارة كلف العضو المنتدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية عبدالناصر الفليج بالقيام بمهام الرئيس التنفيذي لشركة ناقلات النفط الكويتية (بالوكالة) إضافة إلى مهام عمله على أن تبدأ قرارات التكليف اعتبارا من 1 فبراير المقبل، وقرر المجلس استمرار تكليف الشيخ نواف سعود الصباح الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية بالقيام بمهام الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (بالوكالة) بالإضافة إلى مهام عمله.

وأعرب عن ثقته الكبيرة وثقة مجلس إدارة المؤسسة في الصف الثاني من نواب الرؤساء التنفيذيين بالشركات النفطية التابعة، مؤكدا أهمية مضاعفة الدعم للرؤساء التنفيذيين واستمرار العمل بروح الفريق الواحد في سبيل تحقيق التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة، وفقا لما نشرته «كونا».

وعلى الصعيد ذاته، علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة ان عملية التكليف التي قام بها مجلس ادارة مؤسسة البترول هي تمهيد لعملية الدمج الكبرى لشركات القطاع النفطي في كيان واحد عملاق، يبدأ من دمج الشركات المتشابهة في اعمالها، متوقعة ان تستمر عملية التكليف حتى الانتهاء من دراسة المستشار الفني الذي بدأ في مزاولة اعماله رسميا الفترة الماضية فقط، وذلك بعد توقف استمر لعدة اشهر بسبب جائحة فيروس كورونا وحالة الاغلاق التي أثرت على كل القطاعات.

وبحسب المصادر، ستعمل «مؤسسة البترول» على دمج وحدات أعمالها الثمانية لتصبح 4 وحدات، من أجل تبسيط عملياتها، ولجعل التغيير سلسا قدر الإمكان.

علما بأن منصب الرئيس التنفيذي لشركة صناعة الكيماويات البترولية كما هو.

وتوقعت ان ينتهي المستشار الفني من دارسة عملية الدمج وأخذ الموافقات الرسمية من مجلس الادارة تمهيدا لرفعها الى المجلس الاعلى للبترول مع نهاية 2021، ووفقا للمصادر، فإنه عقب الانتهاء من دراسة إعادة هيكلة القطاع النفطي سيتم عمل كل الدراسات التفصيلية المطلوبة ومنها الدراسات القانونية.

وقالت ان أزمة كورونا عجلت بالمضي قدما في هيكلة القطاع النفطي، في ظل إجراءات الترشيد وتخفيض الميزانيات التي بدأتها مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة اعتبارا من السنة المالية الحالية.

وتقوم شركة استراتيجي آند «Strategy &» (بوز وشركاه سابقا) بتنفيذ عملية الاستشارات لمؤسسة البترول، لمساعدتها في عملية دمج شركاتها التابعة، في الوقت الذي تعتزم فيه المؤسسة تقليص إنفاقها الرأسمالي خلال السنوات الخمس المقبلة بواقع 25٪. وذكرت المصادر ان عدد الشواغر على مستوى نواب الرئيس التنفيذي في الشركات النفطية ارتفع، وستقوم «البترول» بتكليف الشركات النفطية بتشكيل لجان مفاضلة واختيار لتسكين تلك الشواغر في اقرب وقت ممكن.

انتقال عبدالله العجمي إلى «كيبيك».. ومحمد الزعبي إلى «نفط الخليج»

كشف مصدر نفطي مسؤول لـ«الأنباء» عن أن مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية قرر في اجتماعه انتقال عبدالله فهاد العجمي من شركة البترول الوطنية الكويتية الى الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) في منصب نائب الرئيس التنفيذي، كما تم نقل محمد الزعبي من شركة نفط الكويت الى الشركة الكويتية لنفط الخليج في منصب نائب الرئيس التنفيذي كذلك في الشركة.

الهيكلة تضمن نمو القطاع النفطي على المدى الطويل

ذكرت المصادر ان الاستعانة بأحد البيوت الاستشارية العالمية لمراجعة ودراسة الهيكل التنظيمي للقطاع النفطي تأتي لضمان تماشي الهيكل التنظيمي للقطاع مع التوجهات الاستراتيجية بعيدة المدى للقطاع وقدرته على ضمان النمو المستمر للصناعة النفطية الكويتية وإدارة العمليات النفطية بشكل متكامل ومستدام لتحقيق القيمة المثلى للمواد الهيدروكربونية.

وقالت ان نتيجة الدراسة الأولي التي اجراها القطاع النفطي ان الهيكل التنظيمي بحاجة الى إعادة هيكلة رفع كفاءة العمليات وتكاملها والوصول الى التميز التشغيلي.

شاغران في «نفط الكويت»

مع عملية التدوير التي حدثت على مستوى نواب الرؤساء التنفيذيين، أصبح هناك شاغران في شركة نفط الكويت يتوقع تسكينهم مطلع فبراير المقبل، وذلك بعد إحالة احد نواب الرئيس التنفيذي الى المهام الخاصة، وانتقال الآخر الى شركة نفط الخليج.

في موعد غايته 26 يناير الجاري

المقاولون يجهزون عروضهم لمشروعي «الإنتاج الجوراسي 4 و5»

محمود عيسى

علمت مجلة ميد من مصادر صناعية مطلعة ان المقاولين الدوليين يعكفون على اعداد عطاءاتهم بشأن مرافق الانتاج الجوراسي المعروفة باسم JPF-4 وJPF-5 في شمال الكويت بعد تمديد آخر للموعد النهائي لتقديم العروض ينتهي في 26 يناير الجاري.

وكانت شركة نفط الكويت صاحبة المشاريع قد اصدرت وثائق المناقصة في 13 سبتمبر مع تحديد الموعد النهائي لتقديم العطاءات في 22 ديسمبر 2020.

ويعتقد ان الارباك الناجم عن جائحة كورونا يعتبر مسؤولا جزئيا على الأقل عن التأخير الذي يواجهه المشروع، حيث أدت قيود السفر الرامية لمنع انتشار الوباء الى الحيلولة دون تمكن المقاولين من استحضار الخبراء لمعاينة مواقع المشروع قبل تقديم عروضهم بشأنه. وتقدر قيمة العقدين الرئيسيين لمشروعي JPF-4 وJPF-5 بإجمالي 900 مليون دولار.

ومن المقرر أن تقام المنشأة المعروفة باسم JPF-4 بالقرب من حقل الصابرية في شمال الكويت، فيما ستقع الثانية JPF-5 على بعد أقل من 10 كيلومترات الى الشرق من المنشأة الاولى.

وسيستخدم كلا المرفقين لإجراء اختبار ومعالجة وادارة ومناولة سوائل آبار الهيدروكربون الرطب والحامض من حقول النفط والغاز المتعددة التي تشمل الروضتين، الصابرية، شمال غرب الروضتين، أم نقا، ظبي، بحرة، حقول مرات ونجمة- سرجيلو، بالإضافة إلى تجمعات نفطية أخرى تقع في الحقول الجوراسية.

وقالت المجلة ان كلا المشروعين عبارة عن منشآت إنتاج سطحي على الشاطئ، وسيتم تنفيذهما على أساس البناء والتملك والتشغيل (BOO) من قبل المقاول الفائز مع خيار لشركة نفط الكويت لإعادة شرائهما في تاريخ لاحق.

ومن المقرر أن يتم بناء المنشآت بطاقة إنتاجية 50 الف برميل يوميا من الخام الحلو المعالج (النفط الجوراسي الخفيف 40 درجة - 50 درجة API)، بالاضافة الى 150 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا من الغاز الحلو الجاف.

وسيشمل كلاهما وحدة معالجة المياه المنتجة ووحدة استعادة الكبريت، بالإضافة إلى المرافق وأنظمة الدعم المرتبطة بها.

وقد أبلغت الشركة المقاولين بأن مرحلة تنفيذ الخدمات لكل منشأة ستبلغ إجمالي 780 يوما اعتبارا من تاريخ بدء العمل في المشروع. وتشمل هذه الفترة 720 يوما للتصميم والهندسة وإدارة المشروع والتوريد والمشتريات والبناء والاختبار وانجاز الاعمال الميكانيكية لكل منشأة.

وبموجب شروط العقود، يجب الانتهاء من التشغيل والتثبيت واختبار الأداء الناجح للمنشأة في غضون 60 يوما من الإكمال الميكانيكي للمرفق. وكانت 10 شركات قد حضرت اجتماع ما قبل العطاء لمشاريع مرافق الإنتاج الجوراسية في 5 أكتوبر الماضي وفقا للمصادر.

وعلمت المجلة أن 11 شركة سبق تأهيلها لتقديم عطاءات على المشروع وهي كما يلي: سينوبك (الصين)، بلاك كات (قطر)، جوفسكو (الكويت)، JGC (اليابان)، بتروفاك (المملكة المتحدة)، سامسونغ الهندسية (كوريا الجنوبية)، دايوو للهندسة والانشاءات (كوريا الجنوبية)، KBR (الولايات المتحدة)، سبيتكو (الكويت)، شلومبيرغر أويلفيلد إيسترن (الولايات المتحدة)، بالاضافة إلى مجموعة الخريف (السعودية).

«ميد»: 40 مليون دولار قيمة ترسيات عقود المشاريع بالكويت خلال ديسمبر 2020

محمود عيسى

حلت الكويت في المركز الخامس خليجيا وقبل الأخير على قائمة مجلة «ميد» لترسيات العقود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) لشهر ديسمبر الماضي، حيث أرست عقودا بلغت قيمتها 40 مليون دولار فقط، متراجعة بنسبة 70٪ عن قيمة العقود التي أرسيت في نوفمبر والتي بلغت 136 مليون دولار.

وعلى المستوى الخليجي، حلت السعودية بالمركز الأول خليجيا بعقود بلغت قيمتها 1281 مليون دولار، وتبعتها قطر والامارات في المركزين الثاني والثالث بعقود قيمتها 681 مليون دولار و541 مليون دولار على التوالي، فيما جاءت عمان في المركز الرابع بعقود قيمتها 254 مليون دولار، ثم الكويت في المركز الخامس بواقع 40 مليون دولار واخيرا البحرين بترسيات عقود قيمتها 9 ملايين دولار.

وعلى مستوى منطقة «مينا»، قالت مجلة «ميد» إن العراق تصدر القائمة بترسيات بلغت قيمتها 3,712 مليارات دولار، فيما تراجعت ترسيات مصر الى 223 مليون دولار مقارنة مع 5,1 مليارات دولار في نوفمبر.

واضافت المجلة ان العقود البالغة 6,8 مليارات دولار الممنوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (مينا) في ديسمبر 2020 جعلت هذا العام الأسوأ من حيث نشاط ترسيات العقود منذ أن بدأت ميد في إصدار تقاريرها عن ترسيات العقود الشهرية في المنطقة. وقد منحت عقود بقيمة 74,8 مليار دولار فقط في عام 2020، بانخفاض قدره 27٪ عن 102,7 مليار دولار في عام 2019 طبقا لاحصائيات مجلة «ميد».

وفي حين أن قيمة العقود السنوية الممنوحة تتناقص باطراد منذ عام 2018، إلا أن الانخفاض في عام 2020 وضع العام أقل بكثير من متوسط قيمة ترسيات العقود السنوية البالغ 110 مليارات دولار على مدى السنوات الخمس الماضية.

واعتبرت المجلة الانخفاض دليلا على الأوقات العصيبة التي مرت بها الاقتصادات الإقليمية خلال العام الماضي، حيث يواجه مصدرو النفط ومستوردوه على حد سواء تحديات غير مسبوقة وسط جائحة كورونا، التي طغت على الحكومات العالمية وأدت إلى تعميق العجز المالي وخفض حاد في الميزانية.

طاقتها اليومية 14,4 مليون متر مكعب

38 محطة مياه وطاقة مستقلة في دول الخليج

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» ان طاقة تحلية مياه البحر لما مجموعه 38 مشروعا مستقلا للمياه والطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي بلغت نحو 14,4 مليون متر مكعب يوميا في نهاية 2020.

ويتضمن حجم الطاقة الانتاجية لمشروعات الطاقة والمياه المستقلة التي تمت ترسيتها بين عامي 1998 و2020.

وقالت المجلة في تحليل بقلم محررة شؤون الطاقة والتكنولوجيا جنيفر اغوينالدو ان المطورين من القطاع الخاص استحوذوا على ما يقرب من 64٪ من إجمالي السعة، فيما اضطلعت الجهات الحكومية بالنسبة الباقية. واستحوذ أكبر 10 مطورين من القطاع الخاص على 70٪، أو ما يقرب من 6,4 ملايين متر مكعب من المياه يوميا من إجمالي الطاقة الانتاجية الخاصة. وكان تصنيف مجلة ميد السابق لمطوري تحلية المياه الذي أجرته في عام 2014، أظهر أن أكبر 10 مطورين من القطاع الخاص يسيطرون على انتاج 3,8 ملايين متر مكعب يوميا فقط من الطاقة الانتاجية الاجمالية. وتضم منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بعض أكبر وأقدم وأحدث محطات تحلية المياه في العالم.

ويستمد هذا التوجه دعما من التوسع الاقتصادي والسكاني في مواجهة ندرة موارد المياه العذبة في دول المنطقة، كما دفع التوجه نحو الاستدامة والحاجة إلى جعل شبكات الكهرباء أكثر مرونة مع ظهور وانتشار مصادر الطاقة المتجددة المتغيرة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى الحاجة لفصل توليد الكهرباء عن تحلية وإنتاج المياه.

الكويتيون اشتروا أسهماً إماراتية بـ 78,4 مليون دولار في 2020

علاء مجيد

شهدت الاستثمارات الكويتية في الأسهم الإماراتية (سوق أبوظبي) خلال عام 2020، عمليات شراء بلغت 287,9 مليون درهم (78,39 مليون دولار)، وعمليات بيع بلغت 763,9 مليون درهم (208 ملايين دولار)، لتجنح صافي التعاملات خلال العام الماضي إلى البيع، بتسجيل صافي مبيعات في السوق الإماراتي بلغ نحو 475,9 مليون درهم (ما يعادل 129,5 مليون دولار).

وعلى الرغم من جنوح الاستثمارات الكويتية بسوق أبوظبي للبيع خلال عام 2020، إلا أن شهر ديسمبر الماضي، شهد عودة المستثمرين الكويتيين لضخ المزيد من استثماراتهم بالسوق الإماراتي، وذلك بعد توقف دام 4 أشهر متتالية، بالتزامن مع بدء عودة الحياة الاقتصادية والتخلص التدريجي من تداعيات جائحة كورونا، وبدء توافر اللقاح للڤيروس، وعودة الثقة في البورصات العربية والخليجية.

وفي هذا السياق، سجلت تداولات المستثمرين الكويتيين بسوق أبوظبي خلال ديسمبر الماضي صافي شراء بنحو 841 ألف درهم (229 ألف دولار)، وذلك من خلال عمليات شراء بلغت 50,2 مليون درهم (13,6 مليون دولار)، وعمليات بيع بلغت 49,4 مليون درهم (13,4 مليون دولار).

وفي نهاية شهر ديسمبر 2020، بلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 728,23 مليار درهم (198,2 مليار دولار)، مقابل نحو 723,49 مليار درهم (169,9 مليار دولار) بنهاية تعاملات نوفمبر الماضي، كما حقق السوق صعودا بنسبة 1,6٪ بنهاية ديسمبر 2020. وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ضخ الخليجيون استثمارات في أسهم سوق أبوظبي خلال ديسمبر الماضي تقدر بنحو 15,1 مليون درهم (4,4 ملايين دولار)، من خلال عمليات شراء بقيمة 200 مليون درهم (45,4 مليون دولار)، وعمليات بيع بلغت 184,8 مليون درهم (50,3 مليون دولار).